إنهاء حقبة الألغام الأرضية

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:
نظرة عامة ولمحة عن البلدان

الوضع العام: تظل القارة السوداء من أشد قارات العالم تضرراً من الألغام المضادة للأفراد. لقد وصل عدد البلدان التي تعاني من عواقب التلوث الذي تسببه الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى اثنين وعشرين بلداً. والشيء المشجع هو أن جميع الدول المتضررة باستثناء دولتين أصبحت أطرافاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. كانت الدول الإفريقية هي القوة المحركة لوضع هذه الاتفاقية وإبرامها بنجاح.

بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المتضررة من الألغام المضادة للأفراد

إثيوبيا **إريتريا** **أنغولا** **أوغندا** **بوروندي** **تشاد** **جيبوتي** **رواندا** **زامبيا** **زمبابوي** **السنغال** **سوازيلند**		**السودان** **سيراليون** الصومال **غينيا - بيساو** **الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)** **ليبيريا** **ملاوي** **موريتانيا** **موزامبيق** **ناميبيا** **النيجر**

كُتبت أسماء البلدان الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والمتضررة من الألغام بالخط البارز.
المصدر: مراقب الألغام الأرضية ٢٠٠٣

تظل الألغام المضادة للأفراد تشكل مشكلة أساسية:
تستمر الألغام المضادة للأفراد في التأثير على حياة ملايين الناس ومئات المجتمعات في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل شديد للغاية. فهناك أعداد كبيرة من الأفارقة يلقون حتفهم أو يصابون بجراح سنوياً من جراء هذه الأسلحة التي تظل العائق الرئيسي الذي يحول دون إعادة إعمار البلدان بعد انتهاء النزاع. وبالرغم من ذلك حدثت تطورات هامة. فقد أصبحت جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باستثناء بلدين أطرافاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وهو ما يعني موافقتها على عدم استعمال الألغام المضادة للأفراد أو نقلها أو تخزينها أو إنتاجها أو تطوير صناعتها. قام ثمانية وعشرون بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بتدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد بالكامل أو أعلنت هذه البلدان عن عدم امتلاكها لهذه الألغام. وإضافة إلى ذلك، هناك تزايد مطرد في عدد بلدان القارة التي تقوم بإنشاء الوكالات العاملة على تنسيق وتخطيط الأنشطة المتعلقة بالألغام.

وتعد كل من أنغولا وموزامبيق من أكثر بلدان أفريقيا تضرراً من الألغام على نحو كبير حيث تعمل هناك منذ عدة سنوات منظمات من أجل معالجة هذا الوضع. ويتم الآن تنفيذ الأنشطة التي قضت بها اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في كل من البلدين من أجل إزالة الخطر الذي يحدق بالمدنيين من جراء استخدام هذه الأسلحة. ويوضح الجدولان التاليان بعض الإنجازات التي حققتها كل من أنغولا وموزامبيق والتحديات التي تواجههما ويتيحان أيضا الفرصة لإلقاء نظرة أعمق على مدى تقدم تنفيذ الاتفاقية والمصاعب التي تواجههما.

لوكيشوكيو، كينيا. بعض المرضى يتعلمون المشي من جديد أمام مركز اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقويم العظام.
AO-E-00188 • © ICRC/GASSMANN, Thierry

أنغولا

أنغولا

تظل أنغولا من أكثر البلدان تضرراً من الألغام في العالم. فالحرب الأهلية التي شهدتها على مر عدة عقود خلفت وراءها عداداً هائلة من الألغام المضادة للأفراد وغيرها من أشكال الذخائر غير المنفجرة.

الإنجازات	التحديات
• أصبحت أنغولا دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠٢.	• هناك نقص في المعلومات الكاملة حول أبعاد مشكلة الألغام. فالعديد من الحوادث مازالت غير معلنة.
• في إطار الأعمال المتعلقة بالألغام، يجرى تنفيذ عمليات مسح ميداني على الصعيد الوطني بهدف تجميع البيانات من مختلف الأقاليم وذلك خلال عام ٢٠٠٤ من أجل المساعدة على تحديد البرامج التي يتم بالفعل تنفيذها والأعمال التي مازال يجب تنفيذها. [مراقب الألغام الأرضية]	• ما زالت العديد من الطرق ملغومة مما يعوق توصيل المساعدات وتنمية البلاد بشكل عام. [اللجنة الدولية للصليب الأحمر]
• شهد التمويل المخصص للبرامج المتعلقة بالألغام زيادة كبيرة منذ أن وضعت الحرب أوزارها في عام ٢٠٠٢ حيث تراوح بين ٩ملايين و ١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١ في مقابل ٢١,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ [مراقب الألغام الأرضية]. أما في عام ٢٠٠٣، فقد بلغ حجم هذا التمويل ٣٥,٣ مليون دولار.[مشروع خطة العمل الوطنية لإزالة الألغام]	• لقي أكثر من ٣ آلاف شخص مصرعهم أو أصيبوا بجراح من جراء الألغام أو الذخائر غير المنفجرة خلال الأعوام الستة الماضية (١٩٩٨-٢٠٠٣) وذلك وفقاً لما ورد في قاعدة البيانات المتعلقة بالألغام الأرضية و الخاصة بالسلطة الوطنية المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام. فقد تسببت الألغام المضادة للأفراد في سقوط خمسين في المائة تقريباً من الضحايا [اللجنة الدولية للصليب الأحمر]
• تم تطهير مساحة ٢,٨كم مربع من الألغام والذخائر غير المنفجرة فضلاً عن إجراء عمليات مسح لمسافة ٧,٨كم مربع من أجل تحديد أبعاد المشكلة و ذلك في عام ٢٠٠٢ ومطلع عام٢٠٠٣. كما امتدت برامج كسح الألغام إلى مناطق جديدة منذ وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٢[مراقب الألغام الأرضية] .	• تبلغ نسبة الأنغولين الذين يحصلون على الرعاية الصحية أقل من ثلاثين في المائة. هناك مرافق قليلة لاستقبال الناجين من الألغام وغيرهم من الأشخاص العاجزين جسدياً. والعديد من الضحايا توافيهم المنية قبل بلوغهم أحد المرافق الطبية. [مراقب الألغام الأرضية] .
• تقوم الهيئة الأنغولية المنوطة بتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام بالإعداد لوضع خطة العمل الوطنية الأولى لإزالة الألغام [اللجنة الدولية للصليب الأحمر].	• على الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية الذي تلى وقف إطلاق النار، ما يزال الكثيرون من المرضى المعافين في المناطق النائية يعجزون عن الوصول إلى المرافق الخاصة بإعادة التأهيل البدني. فعلى الصعيد الوطني، يجب تعزيز الإمكانيات المتعلقة بتوفير سبل النقل المصابين إلى مراكز إعادة التأهيل لضمان تلقي ضحايا الألغام وغيرهم من المصابين المساعدة والدعم الضروريين. [اللجنة الدولية للصليب الأحمر].
• وبنهاية عام ٢٠٠٣ كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أمضت ٢٤ عاماً في تقديم المساعدات المبتورين في أنغولا حيث وفرت لهم نحو ٢٨ ألف طرفاً اصطناعيا حصل من بينها ضحايا الألغام على ما يقرب من ١١ ألف طرفاً. كما وفرت اللجنة الدولية ١,٦٤٣ طرفاً اصطناعياً في عام ٢٠٠٣ حصل من بينها ضحايا الألغام على ١,٢٣٥ طرفاً [اللجنة الدولية للصليب الأحمر]. وقدمت أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية خدماتها من أجل إعادة تأهيل ضحايا الألغام في أنغولا. [مراقب الألغام الأرضية].	

تقع مصادر المعلومات الواردة في الجدولين بين قوسين و تأتي العناوين الكاملة الخاصة بها في نهاية الوثيقة

موزامبيق

موزامبيق

تعد موزامبيق من أكثر البلدان المتضررة من الألغام الناتجة عن الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد في الفترة بين نهايات الستينات و مطلع التسعينات.

الإنجازات	التحديات
• أصبحت موزامبيق دولة طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام ١٩٩٨.	يوجد في البلاد ما يقرب من ١,٢٤٩ منطقة يشتبه في أن تكون ملوثة بالألغام تضر بنحو ١,٣ مليون شخص يعيشون في ٧١٩ مجتمعاً من المجتمعات و ذلك وفقاً للمعهد الوطني لإزالة الألغام [التقرير المتعلق بالمادة السابعة].
• أنهت موزامبيق تدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠٠٣ [التقرير المتعلق بالمادة السابعة].	• هناك نقص في المعلومات الكاملة عن الحوادث الناجمة عن الألغام الأرضية وكذلك عن أعداد الضحايا الذين سقطوا من جرائها. كشفت نتائج المسح الذي تم في عام ٢٠٠١ عن سقوط ٢١٤٥ شخصاً بين قتيل وجريح من جراء الألغام الأرضية. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن الأرقام الحقيقية أكثر ارتفاعاً. فالعديد من الحوادث لم يعلن عنها في الوقت الذي اقتصرت فيه الإجابات الواردة من ٣١ مجتمعاً من المجتمعات التي شملها المسح على أن هناك "العديد" من المصابين والقتلى دون تحديد أية أرقام [مراقب الألغام الأرضية] .
• تم تطهير مساحة ٨,٩كم مربع من الألغام في عام ٢٠٠٢ أي بارتفاع ضئيل مقارنة بعام ٢٠٠١ حيث تم تطهير ٨,٧كم مربع [مراقب الألغام الأرضية].	• تعاني العديد من المناطق من عدم توفر الإسعافات الأولية الفورية ومن غياب آليات لنقل الضحايا إلى المرافق الصحية. ويذكر أن مراكز تقويم العظام لا تعمل بكامل طاقتها نظراً للصعوبة التي يواجهها سكان المناطق الريفية في الوصول إليها [مراقب الألغام الأرضية].
• تم تدمير أكثر من ١١ ألف لغم مضاد للأفراد خلال عملية إزالة الألغام التي جرت في عام ٢٠٠٢ و مطلع عام ٢٠٠٣ [التقرير المتعلق بالمادة السابعة].	• من الصعب تحديد الاتجاهات فيما يخص تمويل الأعمال المتعلقة بالألغام الأرضية نظراً لتغير قيمة المبالغ الواردة من مصادر مختلفة. قام ١٦ مانحاً بتقديم ١٣،٥ مليون دولار لصالح الأعمال المتعلقة بالألغام في عام ٢٠٠٢ وفقا لمراقب الألغام الأرضية.
• هناك تقدم مستمر في مجال التوعية بخطر الألغام. فلقد تم إلقاء ٣,٣٧٩ محاضرة استمع إليها أكثر من ٢٠٠ ألف شخص في مختلف أنحاء البلاد في الفترة من يناير/كانون االثاني ٢٠٠٢ ومارس /اذار ٢٠٠٣.	
• خصص المعهد الوطني لإزالة الألغام وهو الهيئة المعنية بتنسيق جميع الأعمال المتعلقة بالألغام في البلاد، الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ التي تمتد خمسة أعوام لتنفيذ خطة عمل وطنية لإزالة الألغام والتي هدفها تطهير جميع المواقع عالية ومتوسطة التأثر وكذلك إجراء عمليات مسح ووضع علامات على المواقع المتبقية فضلاً عن وضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر الألغام وبرامج لمساعدة الناجين والضحايا على المدى البعيد. [مراقب الألغام الأرضية].	

تقع مصادر المعلومات الواردة في الجدولين بين قوسين و تأتي العناوين الكاملة الخاصة بها في نهاية الوثيقة

التحديات القادمة: تبذل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء جهود كبيرة للقضاء على الكارثة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. أظهرت دول هذه المنطقة قدرا عاليا من الالتحاد بتخليها عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأصبح الآن من النادر استخدام هذا السلاح في أفريقيا مقارنة بالعقود الماضية. وقد حددت اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد للدول الأفريقية إطار عمل واضح لمعالجة المشكلة. ومع ذلك تظل تحديات كبيرة قائمة ينبغي التغلب عليها.

فأولا من الصعب إجراء عمليات مسح شاملة للألغام المضادة للأفراد في عدد من البلدان المتضررة منها. ويعد هذا النوع من التقديرات خطوة أساسية في سبيل وضع خطط وإستراتيجيات وطنية للأعمال المتعلقة بالألغام لمحو الأثر الذي تخلفه هذه الأسلحة. تساهم عمليات المسح أيضا في توفير معلومات هامة تساعد على استثمار الموارد الوطنية و يمكنها المساهمة في زيادة المستويات الحالية الخاصة بالمساعدة والتعاون على الصعيد الدولي.

ثانيا لابد من الإصرار على بذل جهود حثيثة من أجل تحديد المناطق الخطرة ووضع علامات عليها و الدفع باتباع سلوك أمني وإيجاد حلول بعيدة المدى للسكان المتضررين ريثما يتم الانتهاء من عمليات المسح وتطهير الأراضي من الألغام المضادة للأفراد. ويعد هذا أمراً هاماً خاصة بالنسبة للمناطق الريفية التي تقع فيها العديد من الحوادث. كما يجب أيضا تحسين سبل حصول ضحايا الألغام وغيرهم من جرحى الحرب على الرعاية الطبية اللازمة وإعادة التأهيل البدني في هذه المناطق.

اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد على الانضمام إليها. فعندما تتعهد جميع دول المنطقة بعدم إستخدام الألغام المضادة للأفراد أبداً وبتدمير مخزوناتها وبتطهير أراضيها الملوثة وبمساعدة ضحايا الألغام إذ ذاك سيتم القضاء على بلاء الألغام المضادة للأفراد في القارة تماما.

يجب تعزيز مستويات التمويل الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام في أفريقيا جنوب الصحراء وزيادتها من أجل تحقيق هدف الاتفاقية.

ثالثا يجب تعزيز مستويات التمويل الخاصة بالأعمال المتعلقة بالألغام في أفريقيا جنوب الصحراء
وزيادتها من اجل تحقيق هدف الاتفاقية. ويعد إدراج الأعمال المتعلقة بالألغام باعتبار ذلك أحد أولويات عملية التنمية أمرا ضرورياً لتحقيق هذا الغرض و يجري تنفيذ عمليات المسح وتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في البلدان التي شهدت تحسنا في الأوضاع الأمنية في السنوات الأخيرة مثل أنغولا. ويتعين مواصلة العملية ومساندتها في هذه البلدان أو في البلدان الأخرى إذا أرادت حل مشكلة الألغام.
وفي النهاية يجب تشجيع البلدان الأفريقية التي ليست بعد طرفا في

المصادر

- معلومات جمعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر).
- مراقب الألغام الأرضية ٢٠٠٣ نشرته الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.
-تقرير قدمته الدول الأطراف للأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ طبقا للمادة السابعة من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.
-الخطة الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام الأرضية لعام ٢٠٠٥ (المسودة الأولى، عرض للشركاء والجلسة العامة للجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات لإزالة الألغام وتقديم المساعدات الإنسانية المنعقدة في ٨ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤).

تستند هذه الوثيقة إلى المعلومات التي توفرت في أول أغسطس/آب ٢٠٠٤.
حرصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اعتماد أكثر المصادر التي يمكن الوثوق بها غير أنها لا تتحمل مسئولية أي أخطاء تتضمنها المصادر الخارجية التي اقتبست منها المعلومات.